

Distr.: General  
4 June 2020  
Arabic  
Original: Arabic/English/French/  
Spanish



الدورة الخامسة والسبعون  
البند 103 (ج ج) من القائمة الأولية\*  
نزع السلاح العام الكامل

## آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير آراء الدول الأعضاء بشأن آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد. وقد تلقى الأمين العام، حتى الآن، ستة تقارير من الحكومات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/75/50

060720 250620 20-07488 (A)



## المحتويات

## الصفحة

3	.....	أولا - مقدمة
3	.....	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
3	.....	بلجيكا
4	.....	كوبا
5	.....	إكوادور
5	.....	لبنان
6	.....	المكسيك
7	.....	قطر

## أولا - مقدمة

- 1 - دعت الجمعية العامة، في الفقرة 2 من قرارها 38/73، الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية، ولا سيما الدول والمنظمات التي لم تواف الأمين العام بعد بأرائها بشأن آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد، إلى القيام بذلك، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين تقريرا عن الموضوع.
- 2 - وفي 20 كانون الثاني/يناير، أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء، حيث طُلب منها تقديم تقاريرها بحلول 15 أيار/مايو 2020. وقدم مكتب شؤون نزع السلاح أيضا طلبا مماثلا إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية. وحتى تاريخه، تلقى الأمين العام ستة ردود من الحكومات. وأبلغت حكومة كيريباس الأمانة العامة بأنه ليس لديها ما تبليغ عنه.
- 3 - وأرسلت مذكرة شفوية منقحة إلى الدول الأعضاء في 4 أيار/مايو 2020 تفيد بإجراء الموعد النهائي لتقديم التقارير إلى 31 أيار/مايو 2020. وستُنشر أي ردود يتم تلقيها بعد الموعد النهائي في الصفحة الشبكية لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة الأصلية التي قُدمت بها. ولن تصدر أي إضافات.

## ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

### بلجيكا

[الأصل: بالفرنسية]

[14 أيار/مايو 2020]

دخل القانون المؤرخ 11 أيار/مايو 2007 المتعلق بحظر منظومات الأسلحة التي تحوي اليورانيوم المستنفد حيز النفاذ في 20 حزيران/يونيه 2009. وبموجب هذا القانون، تصنف الذخائر العاطلة والألواح المعدنية المدرّعة التي تحوي اليورانيوم المستنفد أو أي نوع آخر من اليورانيوم الصناعي كأسلحة محظورة. وبالتالي، لا يجوز تصنيع هذه الأسلحة أو إصلاحها أو عرضها للبيع أو بيعها أو تحويل ملكيتها أو نقلها أو تخزينها أو حيازتها أو حملها. وتنطبق الأفعال المحظورة المنصوص عليها في القانون على الدولة والهيئات العامة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص. ويقضي القانون أيضا بوجود تدمير المخزونات الحالية من الأسلحة التي تحوي اليورانيوم المستنفد في بلجيكا في غضون ثلاث سنوات من نشر القانون في الجريدة الرسمية.

وقد صدر القانون بعد جلسات استماع برلمانية ساهم فيها خبراء علميين. وأُعرب عن وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بتقييم المخاطر التي يشكلها استخدام الذخائر العنقودية على الصحة والبيئة.

وتعد بلجيكا أول بلد في العالم يحظر الأسلحة التي تحوي اليورانيوم المستنفد، وذلك من منطلق تمسكها بمبدأي الحيطة والحذر.

وبموجب القانون المؤرخ 16 تموز/يوليه 2009، يحظر أيضا تمويل تصنيع أو استخدام أو حيازة الأسلحة التي تحوي اليورانيوم.

وسيكون من دواعي سرور بلجيكا أن تزود الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بمعلومات عن التعريف الواردة في القانونين ومقاصدهما والإجراءات المتعلقة بهما.

وتؤيد بلجيكا تكثيف البحث العلمي الذي يتناول الآثار التي تلحق بصحة الإنسان وبالبيئة جراء استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد.

## كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[17 نيسان/أبريل 2020]

إن كوبا تشاطر المجتمع الدولي قلقه المشروع إزاء الآثار التي تلحق بصحة الإنسان وبالبيئة في الأجلين القصير والطويل جراء استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد.

ومما يجافي المنطق أنه لا يوجد أي قيد على استخدام اليورانيوم المستنفد في القطاع العسكري، وخاصة عندما يستخدم لأغراض هجومية لتقوية القذائف والقنابل والصواريخ، وذلك على الرغم من وجود معايير ملزمة قانوناً لتنظيم استخدام المواد النووية، بما في ذلك اليورانيوم المستنفد، للأغراض السلمية.

ومن الناحية الكيميائية والإشعاعية، يعتبر اليورانيوم المستنفد مادة سامة. وهو يحتفظ بـ 60 في المائة من النشاط الإشعاعي لليورانيوم الطبيعي، وتتبعث منه أشعة ألفا وغاما بطاقة عالية تجعلها قادرة على اختراق الألواح المدرعة الثقيلة والجران الأسمنتية السمكية وإشعال حرائق ضخمة بدرجات حرارة تصل إلى آلاف الدرجات المئوية. ويمكن أن تترتب على التعرض لليورانيوم المستنفد عواقب وخيمة، بما في ذلك دمار جميع أشكال الحياة في المناطق التي تُستخدم فيها المادة.

وتشير البيانات التي قدمتها البلدان المتضررة من النفايات المشعة الناجمة عن استخدام اليورانيوم المستنفد في النزاعات المسلحة إلى أن هذه النفايات قد تلحق أضراراً خطيرة بحياة البشر والنبات والحيوان وبالبيئة بوجه عام. وهذا يؤكد ضرورة إجراء مزيد من البحوث لتقييم ما يترتب على استخدام هذه المادة من مخاطر صحية وآثار بيئية في الأجل الطويل. ومن الموصى به القيام بأعمال الرصد المنتظم للمناطق الملوثة بالمواد المشعة. ونحن نهيب بالوكالات الدولية المعنية، ولا سيما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى القيام، في إطار ولاياتها التعاونية، بتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة لمعالجة التلوث وإزالة آثاره.

ولتيسير تقييم المواقع الملوثة وإدارتها وتطهيرها، من الأهمية بمكان أن تقوم الدول الأعضاء التي سبق لها استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد بتوفير معلومات مفصلة إلى السلطات المختصة في البلدان المعنية بشأن أماكن المواقع التي استُخدمت فيها هذه الأصناف وبشأن الكميات المستخدمة.

وينبغي أن ينفذ جميع الأطراف المعنية توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن التخفيف من الأخطار المؤكدة والمحتملة الناجمة عن استخدام اليورانيوم المستنفد.

وفي إطار امتثالها الصارم لمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، تؤيد كوبا حظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد التي قد تسبب إصابات أو معاناة يمكن درؤها. وعلاوة على ذلك،

تجدر الإشارة إلى أن استخدام أساليب أو وسائل الحرب التي يقصد بها إلحاق ضرر شديد وواسع النطاق وطويل الأجل بالبيئة الطبيعية هو أمر محظور.

وفي حالات النزاع المسلح، ينبغي لجميع الدول أن تمتثل امتثالاً تاماً للمادة 51 من البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949، المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية.

## إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2020]

وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولركائزها الثلاث، تؤيد إكوادور استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية المحضّة، ولا سيما في مجال الطب، مع الحفاظ على أقصى درجات الأمان واحترام السلامة المادية للناس والطبيعة.

وعلى الرغم من تسميته، يحتفظ اليورانيوم المستنفد بنسبة 60 في المائة من النشاط الإشعاعي لليورانيوم الطبيعي، مما يجعله مادة شديدة السمية. فيلزم بالتالي إجراء مزيد من الدراسات بشأن أثر الأسلحة التي تحوي اليورانيوم المستنفد، بما في ذلك فيما يتعلق بانتشار الغبار عند استخدام تلك الأسلحة.

وتشاطر إكوادور برنامج الأمم المتحدة للبيئة رأيه القائل بأن المبدأ الوقائي ينطبق على مسألة نزع السلاح. وقد أدرج هذا المبدأ المعترف به دولياً في النظام القانوني لإكوادور، وهو متخذ كدليل تسترشد به سياسة إكوادور الخارجية بشأن البيئة.

ونظراً للأثار المحتملة لهذه الأسلحة على البشر والطبيعة، ينبغي لجميع الدول أن تمتنع عن تصنيعها.

ولا تمتلك إكوادور أي مفاعلات نووية من أي نوع، وهي لم تستخدم أو تصنع أسلحة أو ذخائر تحوي اليورانيوم المستنفد.

## لبنان

[الأصل: بالعربية]

[31 أيار/مايو 2020]

تشير قيادة الجيش اللبناني إلى ما يلي:

لم يتبين لغاية تاريخه أي آثار لاستخدام أسلحة وذخائر تحوي على يورانيوم مستنفد، وذلك بنتيجة الكشف على مواقع معينة من قبل فوج الهندسة في الجيش اللبناني والهيئة الوطنية لتنفيذ التزامات لبنان تجاه الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمواد الكيميائية والبيولوجية المشعة والنووية، وهما الجهتان المخولتان علمياً وقانونياً بالتحقق من هذا الأمر.

وأشارت قيادة الجيش إلى أنه لم تثبت نتائج الفحوص المخبرية التي أجرتها الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية التابعة للمجلس الوطني للبحوث العلمية، بالتعاون مع فوج الهندسة، وجود أي دليل على استخدام اليورانيوم المستنفد في العينات التي أخذت بتاريخ متعددة من بعض البقع المشبوهة.

## المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[19 آذار/مارس 2020]

تشكل الملاحظات التالية تكملة للآراء التي أعربت عنها المكسيك في مناسبات سابقة، كان آخرها الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة في عام 2018.

ترى المكسيك أن استخدام اليورانيوم المستنفد ينبغي أن يقتصر على الأغراض السلمية، مثل الأنشطة الصناعية والصحية والبحثية وأنشطة توليد الطاقة الكهربائية.

وتضم المكسيك صوتها إلى صوت المجتمع الدولي الذي أعرب في الجمعية العامة عن مخاوفه بشأن الآثار التي قد تلحق بصحة الإنسان وبالبيئة جراء استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد.

وتقر المكسيك بأن استخدام هذه الأسلحة والذخائر يمكن أن يلحق ضرراً بالغاً بالبيئة والصحة العامة. وعلى الرغم من عدم تأثر المكسيك بشكل مباشر، فإنها تشاطر البلدان التي قد تكون معرضة لتلك الآثار مخاوفها.

وتتوه المكسيك بنتائج البحوث التي أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بشأن البلدان المتأثرة بالنفايات المشعة الناجمة عن استخدام اليورانيوم المستنفد في النزاعات المسلحة. وقد أظهرت البحوث الضرر الخطير الذي يمكن أن يلحقه اليورانيوم بحياة الإنسان وبالبيئة، مع ما يترتب على ذلك من تبعات هائلة تواجهها الأجيال المقبلة. ويلزم إجراء مزيد من الدراسات لتقييم المخاطر الصحية والآثار البيئية في الأجل الطويل.

وفي إطار الامتثال لاتفاق الضمانات الموقع بين المكسيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تقوم اللجنة الوطنية للسلامة والضمانات النووية بالمراقبة الصارمة لاستيراد وتصدير هذه المواد. ويشمل ذلك على وجه الخصوص المواد المستخدمة في حاويات المواد المشعة وأي شيء مصنّف على أنه نفايات مشعة.

ووفقاً للمعلومات المتاحة للجنة ونتائج أنشطة الرصد التي تضطلع بها، لا تمتلك القوات المسلحة المكسيكية ولا تخطط لاستخدام أسلحة أو ذخائر تحوي اليورانيوم المستنفد. وينطبق ذلك أيضاً على المعدات العسكرية التي تم الحصول عليها مؤخراً وعلى ترسانتها القائمة من قبل.

وبالمثل، ليس لدى اللجنة أي سجل لأية بحوث أجريت في المكسيك بشأن آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد.

[الأصل: بالعربية]

[20 نيسان/أبريل 2020]

- التأكيد على رأي دولة قطر الذي سبق أن وافقت الأمم المتحدة به في دورات سابقة.
- تدعو دولة قطر إلى إنشاء إطار عمل دولي (فريق حكومي) للنظر في ضبط وتنظيم استخدامات اليورانيوم المستنفد في الحروب وكيفية التعامل مع أسلحة اليورانيوم المستنفد ووسائل التخلص منها بشكل آمن والإجراءات الصحية والبيئية في الأماكن التي يتم تلوينها باليورانيوم المستنفد.
- نظراً لعدم توفر الدراسات والأبحاث العلمية اللازمة بشكل كاف وعدم توفر معلومات حاسمة حول الآثار المترتبة على استخدام هذه الأسلحة، تقترح دولة قطر إنشاء صندوق طوعي لتمويل دراسات مستقلة حول الموضوع، على أن تكون الدول التي تستخدم هذه الأسلحة أول المساهمين فيه.